المحور الأول: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية

أولا: تعريف الاستثمار

يعرف الكاتب Daniel Sopel الاستثمار بأنه" التخلي عن مبلغ حاضر وأكيد على أمل الحصول على عوائد"، ويقودنا هذا التعريف إلى إبراز جانبين: (الضلاعين، كافي، و اللحام، 2017، صفحة 11)

- التحكيم بين الحاضر والمستقبل (عامل الزمن).
- رهان مرتبط بحالة عدم التأكد (عامل المخاطرة).

ويعرف الاستثمار أيضا بأنه " أصل أو عنصر يتم الحصول عليه بغرض تحقيق دخل أو زيادة في القيمة. وتعني الزيادة في القيمة ارتفاع قيمة الأصل مع مرور الوقت، ويتطلب الاستثمار تخصيص موارد حالية، مثل الوقت أو الجهد أو المال، من أجل الحصول على عائد أكبر في المستقبل، مما يؤدي إلى تحقيق ربح أو إيراد. (HAYES, 2024)

أما الكاتبان yver Jean- Charles-H-D فقد عرفا الاستثمار من ناحية محاسبية وأخرى مالية وذلك كما يلي:

- **من وجهة نظر محاسبية:** حسب هذا المفهوم الاستثمار هو الحيازة التي تتم من طرف المؤسسة والتي تسجل ضمن أصولها وتضم سلع معمرة قد تكون: قيم مادية، قيم مالية، قيم معنوية . (الضلاعين، كافي، و اللحام، 2017، صفحة 14)

ونشير إلى أن تسجيل الاستثمارات في الدفاتر المحاسبية يسجل وفقا للمعايير المحاسبية المتبعة، وقد تختلف طريقة المعالجة المحاسبية باختلاف نوع الاستثمار ، وعموما خصص النظام المحاسبي المالي الجزائري الصنف الثاني لتسجيل الاستثمارات المقتناة.

- **من وجهة نظر مالية:** يعني الاستثمار تشغيل إمكانيات مالية عن طريق الإنتاج والبيع تسمح بتوليد موارد مالية خلال عدة فترات.

ويقصد بالاستثمار من الناحية المالية أيضا بأنه " عملية شراء وبيع الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات ....الخ، والتي تعرف بالأوراق المالية وهذا النوع من الاستثمار يوصف بأنه استثمار غير حقيقي – على نقيض الاستثمار الاقتصادي – كونه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة" (كرومي، 2020-2021، صفحة 5)

ويمكن تعريف الاستثمار من وجهة نظر اقتصادية بأنه " تكوين رأس المال الثابت أي أحداث تراكم للعوامل المادية، وهذه الأصول تسمح بزيادة الطاقة الاقتصادية للمؤسسة والمساهمة في تشغيلها لعدة دورات إنتاجية، كما يمكن اعتباره توظيف للموارد المالية الموجودة لدى المؤسسة بهدف تعظيم قيمتها المستقبلية". (حسين و صاطوري، 2013، صفحة 6)

ثانيا: أهداف الاستثمار

من جملة الأهداف العامة للاستثمار ما يلي: (حسين و صاطوري، 2013، صفحة 9)

- تحقيق العائد أو الربح مهما يكن نوع الاستثمار.
- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يخصص الفرد قسطا من أمواله على أمل تكوين ثروة.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الاحتياجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى إلى تحقيق الدخل المستقبلي.

- المحافظة على قيمة الموجودات، حيث يسعى المستثمر إلى توزيع استثماراته حتى لا تنخفض قيمة الموجودات مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

أما المؤسسة فتقوم بعملية الاستثمار لعدة أهداف يمكن ذكرها فيما يلي:

- من أجل الطلب المتزايد على منتجاتها، فتقوم بزيادة الإنتاج وتغطية هذا الطلب، ولا يتم ذلك إلا بزيادة استغلال الطاقات القائمة أو تجديدها أو توسعتها.
- المحافظة على حصة السوق أو رفعها، وذلك بعدم السماح لمنافسي المؤسسة باستغلال هذه الحصص عن طريق الاستثمار.
- تحسين نوعية الإنتاج، حيث أنه إلى جانب الإنتاج الكمي للمؤسسة لابد من تحسين نوعية هذا الإنتاج حتى يكون مقبولا ومفضلا من طرف الزبائن.
- التقليل من الهدر في المواد، وذلك ب متابعة التقدم التكنولوجي والفني واستعماله استعمالا رشيدا للوصول إلى أكبر إنتاج بأقل تكلفة.

ثالثا : أهمية الاستثمار

يمكن إجمالا حصر أهمية الاستثمار في النقاط التالية:

1- الاستثمار عملية اقتصادية يستخدم لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عدد السكان وتحسن الدخل والمستوى المعاشي لهم وتلبية رغباته وصولا إلى امتلاك السلع الكمالية والسياحة، وهذا يتطلب تحقق المزيد من الاستثمارات لسد الحاجة المتزايدة في الطلب الكلي.

2- يعد الاستثمار من أهم العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية لأنه يعمل على زيادة طاقة البلد الإنتاجية من خلال إنتاجه السلع الإنتاجية الجديدة وتطويرها بحيث تكون أكثر كفاءة إنتاجية بمرور الزمن .

3- في حالة توقف الاستثمار يقل الطلب الكلي ويختل التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، بحيث يصبح هناك فائض في العرض الكلي فيتجه الاقتصاد نحو حالة الكساد.

4- يتمثل الاستثمار بالإنفاق على تكوين الأصول الإنتاجية كالمواد الأولية والمكائن ، وفي حالة عدم وجود استثمار فلا يوجد إنتاج أو تجديد أو صيانة وبالتالي فسوف تندثر المكائن بعد نفاذ عمرها الإنتاجي، أي دون قدرة إنتاجية تتوقف الحياة الاقتصادية إذ أن الاستثمار ينقل اقتصاد إي دولة من حالة الركود الاقتصادي إلى حالة الرخاء الاقتصادي.

5- يعمل الاستثمار على تنشيط الاقتصاد القومي فلولاه لبقيت المدخرات مكدسة في البنوك ويصبح سعر الفائدة صفر ويختل التوازن في الاقتصاد القومي، حيث يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية دون إنتاج مقابل لها، إضافة إلى تأثيره على الدخل القومي الذي هو تابعا للاستثمار والعلاقة طردية بينهم.

6- يعمل الاستثمار على تعظيم ثروة المستثمر وتحقيق المزيد من الإرباح وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، إضافة إلى كونه ضمانة للإنسان بعد بلوغه سن التقاعد وان ينفق أمواله إما عن طريق الاستهلاك أو الادخار والاستثمار.

7- إن الأهمية الاقتصادية للاستثمار في المجتمع لا تأتي من خلال الاستثمار الإنتاجي المادي فقط بل من خلال الآثار الاجتماعية للاستثمار ، إذ يوفر المزيد من فرص العمل ومعالجة البطالة وخاصة المقنعة، وفي مجال البحث العلمي والمعرفة والصحة والتعليم، أي في مجال الاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي يخلص البلد من التقاليد البالية

ويصبح أكثر انفتاحا من الناحية الاجتماعية.

رابعا: العوامل المحددة للاستثمار

- يتحدد الاستثمار وفقا لثلاثة عوامل هي: العائد، المخاطرة، والسيولة،

ويتناسب العائد مع المخاطرة طرديا فإذا كان العائد المطلوب والمتوقع مرتفع فعلى المستثمر أن يتهيأ لتحمل مخاطر أعلى، وتتعارض السيولة مع العائد، فالاحتفاظ بسيولة عالية يعنى انخفاض في العائد لأن السيولة ليس لها عائد، ولكن وجود السيولة يقلل من المخاطرة.

خامسا: تصنيف الاستثمارات

تصنف الاستثمارات وفق العديد من المعايير والأسس نذكر مها ما يلي:

1- الاستثمار الحقيقي و الاستثمار المالي :

ويقصد بالاستثمار الحقيقي هو التوظيف الذي يتحقق من شراء وبيع أو استخدام الأصول الإنتاجية التي تعمل على زيادة السلع والخدمات بشكل فائض مما يزيد من الناتج القومي الإجمالي، أما الاستثمار المالي لا ينتج عنه زيادة حقيقية في إنتاج السلع والخدمات وإنما يتم من خلال نقل ملكية وسائل الإنتاج والأموال المستثمرة من مستثمر لآخر والمتمثلة بشراء تكوين رأسمال موجود، كالأسهم والسندات ...الخ، مما يعمل على تحقيق إيرادات ووفورات مالية .

2- الاستثمار المولد أو المحفز والاستثمار المستقل (التلقائي):

يتعلق الاستثمار المولد أو المحفز بصورة مباشرة بالدخل أو الطلب الكلي حيث يرتبط هذا النوع ارتباطا داليا بالدخل فعند الزيادة في الطلب الكلي سيزداد الدخل والإنفاق مما يحفز المنشآت على توسيع طاقتها الإنتاجية لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي ويكون له تأثيرا مضاعفا على مجمل الفعاليات الاقتصادية، أي سيحدث توسع تراكمي للاقتصاد وهنا يصبح الاستثمار المولد موجبا وبالعكس في حالة انخفاض الطلب الكلي يصبح سالبا، أما الاستثمار المستقل عندما تكون الزيادة في الاستثمار مستقلة عن الدخل أو الطلب الكلي حيث يرتبط بعوامل مستقلة كإدخال تقنيات جديدة وتطوير موارد جديدة ونمو السكان والقوى العاملة إضافة إلى السياسة الاستثمارية الحكومية.

3- الاستثمار الصافي والاستثمار الإحلالي :

يمثل الاستثمار الصافي الإضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي، أما الاستثمار الاحلالي يمثل ما يتم تخصيصه لمواجهة العوامل التي تؤثر على حجم الرصيد الفعلي لرأس المال والناتجة عن الإهتلاك أو الاندثار أو التقادم في رأس المال الحقيقي. ويمثل مجموعهما الاستثمار الإجمالي .

4- الاستثمار العام والاستثمار الخاص :

ويقصد بالاستثمار العام أن يتم الإنفاق من قبل الدولة بهدف تنمية البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في تحقيق مستوى التوظيف الكامل واستقرار المستوى العام للأسعار ولدعم القطاع الخاص أيضا لسد الفجوة الحاصلة في إنفاقه الاستثماري، أما المقصود بالإنفاق الخاص فيتمثل في الإنفاق من قبل الأفراد والمنشآت الخاصة بهدف الربح بشكل أساسي و تكون معظم هذه الاستثمارات قصيرة الأجل.

5- الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي:

ويقصد بالاستثمار المحلي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في داخل السوق المحلية والإقليمية للبلد بغض النظر عن طبيعتها وأدواتها الاستثمارية حيث يتم تمويل هذه الاستثمارات من قبل المدخرات الوطنية، أما الاستثمار الأجنبي أو الخارجي فيعني جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية بغض النظر عن طبيعتها وأدواتها الاستثمارية خارج النظام النقدي والمالي والاقتصادي والقانوني للدولة المستثمرة وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر وهو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، أو أن يكون غير مباشر أو ما يسمى بالاستثمار في الأوراق المالية وهو استثمار مالي قصير الأجل.

6- الاستثمارات الإستراتيجية و استثمارات البنية الأساسية:

وهذا النوع من الاستثمارات الإستراتيجية يأخذ صفتين الأولى دفاعية لحماية المشاريع الاستثمارية التي تواجه مسيرة التطور والثانية هجومية لما تتميز به المشاريع الاستثمارية من تقدم تكنولوجي تجعلها في المقدمة. أما المقصود باستثمارات البنية الأساسية فهي الاستثمارات في مجال المصلحة العامة كمشاريع الطرق والجسور والاتصالات وكافة المرافق العامة وإسناد بعضها إلى القطاع الخاص.

7- الاستثمارات في الموارد البشرية والاستثمارات الاجتماعية :

ويعد الاستثمار في الموارد البشرية نوع مهم من أنواع الاستثمار يركز على الثروة البشرية، ويقوم على أساس التنمية البشرية في إعداد وتدريب أفراد المجتمع ورفع المستوى التعليمي والمهني ليكونوا أداة فاعلة في سياسة التنمية الاقتصادية للدولة، أما الاستثمارات الاجتماعية فيقصد بها الاستثمارات التي تستهدف زيادة الرفاهية الاجتماعية للأفراد .

8- الاستثمار الثابت والاستثمار في المخزون :

ويقصد به الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت أي كل ما يضاف إلى الأصول بهدف التوسيع والمحافظة على الطاقة الإنتاجية فهنالك استثمارات تولد زيادة مباشرة في الطاقة الإنتاجية كإنشاء المباني والمصانع وعمليات الاستصلاح الزراعي، واستثمارات تولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الإنتاجية كالمشاريع الاستثمارية في البنى التحتية، والنوع الأخير من الاستثمارات لا تولد أي زيادة في الطاقة الإنتاجية بنوعيها وهي الاستثمارات في مشاريع إنشاء النصب التذكارية والمتاحف. أما الاستثمار في المخزون فهو يمثل الإضافة في المخزون السلعي من مواد أولية أو نصف مصنعة أو نهائية الصنع لتسهيل العمليات الإنتاجية وعدم توقفها وبالتالي إذا كانت قيمة المخزون في نهاية السنة أكبر من أول السنة يكون الاستثمار موجبا حيث يتم استخراج صافي المخزون السلعي والذي يمثل قيمة التغيير في قيمة المخزون من خلال طرح المخزون السلعي أخر المدة من أول المدة .

سادسا: تعريف المشروع الاستثماري،

يعرف المشروع بأنه جهد مؤقت يتم القيام به لتوليد منتج أو خدمة متميزة، وتتخذ المشاريع الصفة المؤقتة لأن لها بداية ونهاية، كما أنها تتصف عادة بالتفرد والتميز. (حجازي، 2013، صفحة 26،27)

أما جمعية إدارة المشاريع البريطانية (PMA) فقد عرفت المشروع على أنه " مجموعة من الأنشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة يتم تنفيذها من قبل شخص أو مؤسسة لتحقيق أداء وهدف محدد

في إطار معايير التكلفة، الزمن الجودة. (خير الدين، 2012، صفحة 27)

ويعرف البنك الدولي المشروع الاستثماري على أنه "مبادرة أو نشاط مخطط له يتم تنفيذه باستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية، بهدف تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية على المدى الطويل".

يتم تصميم المشاريع الاستثمارية لتحقيق أهداف محددة، مثل تحسين البنية التحتية، أو تعزيز النمو الاقتصادي، أو تحسين الخدمات العامة، وغالبًا ما يتم تمويلها من خلال قروض أو منح من مؤسسات التمويل الدولية.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه مقترح يهدف إلى شراء استثمارات أو توسيع أو تطوير مشروع قائم بالفعل، بغرض زيادة في إنتاج السلع أو الخدمات خلال فترة زمنية محددة.

سابعا: خصائص المشاريع الاستثمارية

يمكن تحديد بعض الخصائص الأساسية لأي نوع من المشاريع فيما يلي: (عمران، 2020، الصفحات 18,17)

- **المشروع له أهداف يسعى لتحقيقها:** ونقصد هنا تحقيق مجموعة من العوائد الممكن قياسها كميا وتقديرها نقديا.
- **المشروع له موقع جغرافي:** عادة ما يكون لأي مشروع موقع جغرافي محدد يقام عليها.
- **المشروع له فترة زمنية:** والتي تتمثل عادة في العمر المتوقع لهذا المشروع.
- **المشروع له إدارة تشرف عليه:** وذلك من خلال المفهوم الواسع للملكية وما قد يرتبط بها من تفويض لصلاحيات التسيير بصفة عامة.
- **المشروع له تدفقات نقدية خارجة:** ويقصد بها عادة التكاليف الاستثمارية، وكذا التكاليف التشغيلية المتعلقة بالمشروع.
- **المشروع له تدفقات نقدية داخلة:** ويقصد بها الإيرادات النقدية الممكن تحقيقها من خلال المشروع.

ثامنا: مراحل بناء المشروع الاستثماري

يمر كل مشروع استثماري بعدة مراحل، بداية من كونه فكرة إلى غاية تنفيذه على أرض الواقع، ويمكن تلخيص هذه المراحل فيما يلي: (دريسي، 2017/2016، صفحة 17،16)

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاستثمار

وهي المرحلة الأطول والأصعب كونها تخلص إلى نتيجة مهمة هي قرار الاستثمار:

1- تحديد الأفكار والفرص الاستثمارية:

وتتمثل في دراسة المنطقة المراد إنشاء المشروع الاستثماري فيها من حيث: عوامل الإنتاج، البنية التحتية، نمط السكان..الخ، ثم دراسة الفرصة الاستثمارية على أساس القطاعات الفرعية، من حيث تقديرات الطلب المتوقع على المنتجات، و أخيرا اختيار الفكرة.

2- دراسة الجدوى المبدئية:

وتسمى دراسات ما قبل الجدوى، فمجرد الاستقرار على فكرة المشروع يتم إخضاع هذه الفكرة لدراسة مبدئية بتفصيلات أكثر من تفصيلات إدارة الأفكار ذاتها مثل: دراسة السوق الخاص بالمنتجات المراد تصنيعها، وتتضمن هذه الدراسة توقعات عامة للطلب في السوق، كذلك دراسة المواد الخام ومدخلات الإنتاج وتتضمن دراسة

إمكانيات توفر المواد الخام ومدخلات الإنتاج حاليا ومستقبلا، والاتجاهات المتوقعة لأسعارها.

3- **دراسة الجدوى التفصيلية (النهائية):**

بعد دراسة الجدوى المبدئية يتم تقرير إما رفض فكرة المشروع أو قبولها، وبالتالي إعداد دراسة الجدوى التفصيلية، ولا تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة إلا من ناحية درجة عمق وتفصيل الدراسات، إذ أن الدراسة المبدئية تتضمن خطوطا عريضة لكافة جوانب المشروع، بينما تقوم الدراسة التفصيلية بإجراء تحليل ودراسة معمقة ومفصلة لهذه الخطوط، بحيث تتضمن كافة الجوانب البيئية والتشريعية والتسويقية والفنية والتجارية والمالية والاقتصادية للمشروع،

المرحلة الثانية: مرحلة الاستثمار (مرحلة تنفيذ المشروع):

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عدد من الخطوات أهمها:

- إعداد المشروع والتصميمات الهندسية؛
- مرحلة المفاوضات والتعاقد؛
- مرحلة الإنشاء؛
- مرحلة التدريب؛
- مرحلة اختيار المصنع أو تسليمه.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة التشغيل**

وهي مرحلة بدأ العمليات التشغيلية للمشروع، وفي هذه المرحلة يجب البحث عن المشاكل المصاحبة للتشغيل، وهذا في الأجلين القصير والطويل، وأهم هذه المشاكل تلك المتعلقة بتطبيق الأساليب الفنية للإنتاج وتشغيل الآلات أو بعدم كفاءة إنتاجية عنصر العمل، أما في الأجل الطويل فيمكن تلخيصها في تكاليف الإنتاج من ناحية، والدخل والمبيعات من ناحية أخرى.

تاسعا: القرار الاستثماري

1- تعريف القرار الاستثماري:

يعرف قرار الاستثمار بأنه " القرار الذي ينطوي على تخصيص قدر معلوم من أموال المؤسسة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة نسبيا بهدف تحقيق ربح في المستقبل، و يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد ". (شيحة، 2021، صفحة 22)

ونشير إلى أن مفهوم قرار الاستثمار يستند إلى مبدأ الرشادة الاقتصادية، حيث من المفترض أن يتحلى متخذ القرار الاستثماري بالقدرة على حسن التصرف في الموارد النادرة، أي عملية البحث في كيفية الاستخدام العقلاني أو الأمثل للموارد الاقتصادية والتي لها استخدامات عديدة بحيث نصل إلى توظيفها في النشاط أو المشروع الذي يعطي أكبر عائد ممكن أخذا في الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة (حسين و صاطوري، 2013، صفحة 22،23)

ويمكن تعريف قرار الاستثمار بأنه عملية اتخاذ قرار بتخصيص الموارد المالية أو غير المالية في أصول أو مشاريع معينة، بهدف تحقيق عوائد مالية أو منافع اقتصادية في المستقبل. يتضمن هذا القرار تحليلًا دقيقًا للعوامل المؤثرة، مثل العوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة، والأفق الزمني للاستثمار، والأهداف المالية للمستثمر.

2- البيئة الاستثمارية:

ويقصد بها البيئة التي تتوافر فيها جميع مستلزمات الاستثمار والتي على أساسها يتم اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر، ويرتبط مفهوم البيئة الاستثمارية بالمناخ الاستثماري والذي يقصد به مجموعة من الأطر المؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية والتي يكون تأثيرها ايجابيا أو سلبيا في المشروع الاستثماري،

حيث يحتاج الاستثمار إلى بيئة تتوفر فيها مقومات نجاح المستثمر في حسن الاختيار للفرص الاستثمارية المتاحة ، ومن ابرز هذه المقومات استقرار سياسي واقتصادي وأمني وتشريعات مالية وقانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار وسياسات ضريبية مشجعة تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة معينة.، وتوافر فرص استثمارية مناسبة في ظل اقتصاد يتسم بالرخاء والنمو الاقتصادي ووجود ادخارات ووعي ادخاري واستثماري، وبعد الادخار مصدر التمويل للاستثمار ووجود أسواق مالية كفوءة تسهل تداول الأوراق المالية فيها ،إضافة إلى وجود جهاز إداري كفء لإدارة وتنظيم الاستثمارات وجذبها.

3- خطوات اتخاذ القرار الاستثماري:

لاتخاذ قرار استثماري ما يتطلب القيام بالخطوات التالية: (حسين و صاطوري، 2013، صفحة 17)

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع البيانات اللازمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة التي من خلالها يتم تحديد العوامل الأساسية لاتخاذ القرار.
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية؛
- اختيار البديل أو الفرص الاستثمارية للأهداف المحددة.

4- مبادئ اتخاذ قرار الاستثمار:

تتسم الفوائض النقدية لدى الإفراد أو المؤسسات بسمة الندرة، لذا تتنافس على توظيف هذه الفوائض فرص استثمارية متعددة تفرض على المستثمر اختيار ما يناسبها من خلال عملية مفاضلة تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل أهمها :

- معدل العائد المتوقع على الاستثمار ؛
- درجة المخاطرة؛
- السيولة؛
- تكلفة الفرصة البديلة لكل بديل من البدائل الاستثمارية المتاحة،

وبذلك يتوصل المستثمر إلى اتخاذ قراره الاستثماري من خلال توفر مجموعة من المبادئ المتعارف عليها في عالم الاستثمار منها:

1- مبدأ الاختيار:

يعتبر هذا المبدأ بمثابة القاعدة التي يستند عليها قرار الاستثمار، ومدلوله أن على المستثمر الرشيد البحث دائماً عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار الفرصة المناسبة منها بدلاً من أن يوظف

مدخراته في أول فرصة استثمارية تتاح له، وكلما زادت الفرص الاستثمارية المتاحة توفرت للمستثمر مرونة أكبر في اختيار المجال المناسب للاستثمار، ويتطلب ذلك وجود خبرة كافية لدى المستثمر في مجال العمل الاستثماري.

2- مبدأ المقارنة:

يلعب هذا المبدأ دوراً هاماً في عملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لاختيار المناسب منها. ويطبق في عالم الاستثمار تحت مصطلحات مختلفة مثل التحليل المالي، أو تحليل الاستثمار، أو تحليل الأوراق المالية، أما المؤشرات المستخدمة في عملية المقارنة فتعرف بأدوات التحليل، وتتخذ صورا متعددة إما في شكل نسب مالية ، أو متوسطات، أو معدلات.

ومبدأ المقارنة على صلة **بمبدأ الموائمة**، إذ لكل فئة من المستثمرين مجموعة خاصة من المؤشرات تركز عليها في عملية المقارنة بين أوجه الاستثمار المتاحة، لأن مدلول هذه المؤشرات يعبر عن منحنى رغباتهم وميولهم الاستثمارية فالمستثمر الذي: يعتبر معدل العائد على الاستثمار المركز الأول من بين اهتماماته، يركز في مقارناته على استخدام نسب الربحية، بينما نجد مستثمر آخر يعتبر عامل السيولة المركز الأول من بين اهتماماته فيركز على استخدام نسب السيولة السريعة.

3- مبدأ الموضوعية:

يرتبط هذا المبدأ بالمبدأ السابق وهو مبدأ المقارنة، لأن المقارنة تتم عادة بين بيانات أو مؤشرات تتوفر للمستثمر عن بدائل الاستثمار المتاحة في محاولة منه لاختيار مجال الاستثمار المناسب ثم أداة الاستثمار المناسبة، وحتى تكون المؤشرات المالية سواء كانت صورتها في شكل نسب أو متوسطات أداة صالحة للمقارنة لابد من توفر الموضوعية فيها منعاً لحدوث ما يعرف بتحيز القياس الذي يؤدي إلى نتائج مضللة تقود إلى قرارات خاطئة. فالموضوعية هنا تعني أن استخدام أي مؤشر من المؤشرات كالسيولة أو معدل العائد من قبل عدة مستثمرين لتوصلوا إلى نفس النتيجة، أو نتائج متقاربة نسبيا وبذلك تكون أداة صالحة للمقارنة أو المفاضلة بين تلك البدائل،

4- مبدأ الموائمة أو الملائمة:

يعتبر هذا المبدأ الأكثر أهمية بين مبادئ الاستثمار، ويترجمه المستثمر عمليا عندما يختار من بين مجالات وأدوات الاستثمار المتاحة – المجال والأداة المناسبين لرغبته وميوله التي يحددها ما يعرف بمنحنى التفضيل، ويتحدد شكله بمجموعة من العوامل أهمها : دخله، وعمره، ووظيفته وكذلك حالته الاجتماعية والصحية. ويقوم مفهوم منحنى تفضيل المستثمر على فرض أن لكل مستثمر نمط تفضيل معين يحدد درجة اهتماماته تجاه العناصر الأساسية في قرار الاستثمار وهي: معدل العائد على الاستثمار، ودرجة المخاطرة، والسيولة ... الخ. وبناء عليه تتحدد أولوية هذه العناصر لديه، فإذا وضع المستثمر معدل العائد على رأس أولوياته فانه يفضل حينئذ استثمار أمواله في شراء سندات طويلة الأجل، بينما لو وضع عامل السيولة على رأس الأولويات، فانه يفضل حينئذ استثمارها إما في سندات قصيرة الأجل، أو في حساب توفير في البنك.

5- مبدأ توزيع الإخطار :

تعتبر المخاطرة عنصرا ملازما للاستثمار أيا كان مجاله وذلك لصعوبة توفر شرطين مهمين معا في عملية الاستثمار وهي:

- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة والكمية.
- أن يكون توقيت استلام هذه التدفقات مؤكداً تماما أيضا.

ويتفاوت المستثمرون في مدى استعدادهم لتحمل هذه المخاطرة، إذ أن مصلحة كل منهم أن يخفض درجة المخاطرة في استثماره إلى حدها الأدنى، وتنشأ المخاطرة عن حالة عدم التأكد المحيطة بالبيئة الاستثمار للسوق أو المناخ الاستثماري والتي تعرف على أنها: مجموع العوامل التي تؤثر في فرصة وربحية الاستثمار ومخاطره، وفي الرغبة بالقيام به وتحمل كلفته إلى أن تتحقق أهدافه الإنتاجية وخلق فرص العمل، وهناك عدد من العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية على المستوى الاقتصادي الايجابية منها (العوامل الجاذبة للاستثمار) وأخرى سلبية (العوامل الطاردة للاستثمار) تشكل بمجموعها ملامح البيئة الاستثمارية في الاقتصاد الوطني وهي: الاستقرار السياسي والأمني، الاستقرار الاقتصادي، معدلات أسعار الفائدة، مستوى الدخل الوطني، معدلات التضخم النقدي، الحكومة الالكترونية، الانفتاح الاقتصادي.

ويمكن تبويب المخاطرة تبويبات مختلفة على أسس متباينة ، فحسب النوع تبوب مخاطر الاستثمار إلى مخاطرة أعمال، ومخاطرة مالية، ومخاطرة سيولة، أما حسب توقيت حدوثها الى مخاطر منتظمة، ومخاطر غير منتظمة، أما من حيث أسبابها فتبوّب إلى مخاطر سوقية، ومخاطر غير سوقية.